

نقد کتاب القیاس النحوی (مناقشة مؤلف کتاب القیاس النحوی)

دکتر محمد ابراهیم خلیفه شوشتری

گروه زبان و ادبیات عرب دانشگاه شهید بهشتی

چکیده:

این مقاله پژوهشی است دربارهٔ ایرادات کتاب "القیاس النحوی" که اهم آن‌ها در زیر می‌آید:
اشکال اول: با اینکه موضوع اصلی کتاب «القیاس» است، اما نه آن را تعریف کرده و نه
معنای اصطلاحی آن را ذکر نموده است.

اشکال دوم: مؤلف محترم توضیح نداده است که چگونه عبدالله بن ابی‌بکر اسحاق قیاس
را توسعه داد.

اشکال سوم: مؤلف محترم از کتاب سیبویه متنی به عنوان مثال برای قیاس آورده است در
حالی که این متن هیچ قیاسی ندارد.

اشکال چهارم: مؤلف محترم ادعا کرده است که سیبویه از واژه‌های «غلط» و «خطا» به
جای واژه «شاذ» استفاده کرده است؛ در حالی که چنین نیست.

اشکال پنجم: مؤلف محترم ادعا کرده است که قیاس سیبویه دو نوع است؛ در حالی که
این کلام دقیق نیست.

واژگان کلیدی: قیاس، نحو، عربی.

مقدمة:

إني زرت معرض الكتاب الدولي الذي اقيم في طهران. و من جملة الكتب التي وقع نظري عليها كتاب حمل العنوان التالي: «القياس النحوي من عبد الله بن ابي اسحاق الي سيبويه» لمؤلفه المحترم مفتاح رجب الخلاب ، استاذ كلية الدعوة الإسلامية العمرة. ناشترته على امل أن اجد فيه حلا لبعض مشكلات القياس الذي بسط نفوذه على النحو كله¹. و أن أرى فيه أجوبة شافية لبعض الاسئلة التي أثرت حول القياس و ما يرتبط به من مواضيع.

و لا شك أن الذي يرى كتاباً بهذا العنوان: «القياس النحوي»، يعتقد أن المواضيع التالية: تعريف القياس، و بيان معناه الاصطلاحى، و تبين ضوابطه و ذكر أنواعه ...، تحمل أولوية في بحوثه. لكنه إذالم يجد شيئاً من ذلك فانه يعتره اليأس من الدراسات الحديثة لأصول النحو و قد يودى ذلك الى فقدان الثقة بها.

و لا شك - أيضاً - أن الدارس لأصول النحو، أو لبعضها، لا يفلج، و لا يصل الى الهدف العلمى المنشود إلا إذا كان متخصصاً فى علم أصول النحو، إذ لا يكفى لخوض البحوث الأصولية أن يكون الباحث نحويّاً فقط. بل يجب عليه أن يكون متخصصاً فى علم الأصول النحوية: لأن علم النحو يشتمل على تخصصين: الأول: التخصص فى المواضيع النحوية. و هذا تخصص فى الفروع يتوقف عليه التخصص فى الأصول، و هو التخصص الثانى: الذى هو التخصص فى علم أصول النحو. و هذا التخصص يأتى بعد التخصص الأول. لذلك كان التخصص فى علم أصول النحو قليلاً جداً.

و المهم أنى حينما قرأت بعض مواضيع هذا الكتاب (القياس النحو)، رأيت أن الملاحظات العلمية التالية تفرض نفسها. لذلك عزمت على ذكرها فيما يلى قاصداً المساهمة فى تطوير هذه البحوث للوصول الى ما هو أقرب إلى الحقيقة.

ملاحظاتى على كتاب «القياس النحوى» لمؤلفه: الأستاذ مفتاح رجب الخلاب:
ملاحظة الأولى:

أن مؤلف هذا الكتاب الأستاذ الخلاب لم يعرف القياس تعريفاً علمياً، ولم يذكر معناه الا
صطلاحى، مع أن عنوان كتابه هو «القياس النحوى». فالذى يقرأ هذا الكتاب لا يمكنه أن
يعرف بوضوح ما هو القياس؟ والعجيب أن المؤلف المحترم قد ذكر المعنى اللغوى
للقياس. فقال: «و القياس فى اللغة التقدير. قاسه بغيره، و عليه يقيسه قياساً و قياساً و اقتاسه:
قدره على مثاله فانقاس، و المقدار مقياس، و قيس رمع بالكسر، و قاس رمع: قدره، و
تقيس تشبه بهم». (الخلاب، ص ۴۰)

فهو يطنب فى ذكر المعنى اللغوى للقياس. لكنه لم يذكر معناه الاصطلاحى الذى هو
أهم. فى حين أن المنهج المتعارف عليه أن يذكر الدارسون المعنى اللغوى أولاً، ثم
يتبعونه بذكر المعنى الاصطلاحى. فيكون ذكر المعنى اللغوى تمهيداً لذكر المعنى
الاصطلاحى و بيان الارتباط الموجود بين المعنيين إن وجد. لكن المؤلف المحترم اكتفى
بذكر المعنى اللغوى. فاستغنى بما لا يستغنى به. و استغنى عما لا يستغنى عنه. إذ قد أجم
عن ذكر ما ذكره واجب. و هذا نقص منهجى ظاهر لا يمكن أغفاله و التغاضى عنه.

الملاحظة الثانية:

أن المؤلف المحترم أراد أن يوضح الأمرين التاليين:
الأول: بيان كيفية بعج ابن أبى إسحاق للقياس و توسيعه.
الثانى: ذكر أمثلة لذلك البعج.
و الذى يؤخذ عليه الأمران التاليان:

الأمر الأول:

أنه بالنسبة لبيان كيفية بعج عبدالله للقياس اكتفى باجمله التالية: «أما بعج القياس، و مدّه

فقد أشار سيبويه إلى ابن أبي إسحاق في المواضع الآتية. (الخلاب، ص ٤٢) وبعد هذه العبارة شرع - مباشرة - بذكر نصوص لسيبويه ذكر فيها آراء عبد الله بن أبي إسحاق. واضح جداً أن بيان بعج القياس والتوسع فيه لا يتم، ولا يتحقق إلا ببيان الأمور التالية:

الأول: ذكر معالم القياس قبل عبد الله بن أبي إسحاق.

الثاني: ذكر معالم القياس عبد الله بن أبي إسحاق.

الثالث: إجراء مقارنة ومقايسة بين القياس قبل عبد الله و القياس عنده، لتكون النتيجة أثبات توسع عبد الله في القياس، وبعجه إياه. لكن المؤلف المحترم لم يفعل ذلك.

الأمر الثاني:

أن المؤلف بالنسبة لذكر أمثلة تثبت توسع عبد الله في القياس، قد أورد نصوصاً لسيبويه ذكر فيها آراء ابن أبي إسحاق. لكنه اكتفى بذكر هذه النصوص (الخلاب، ص ٤٢-٤٣) ولم يوضح القياس الذي اشتمل عليه كل نص منها. بل إن من هذه النصوص ما كان عازياً من القياس، كما سنرى في الملاحظة الثالثة. والمهم أنه كان يسرد نصوص سيبويه دون بيان ما اشتملت عليه من أقيسة. وفي هذا من الغموض والابهام وعدم المنهجية ما فيه.

و أذكر فيما يلي قسماً من كلام المؤلف لتأكد أنه كان يسرد نصوص سيبويه دون أن يشرحها ببيان القياس الذي اشتمل عليه كل نص:

قال المؤلف الخلاب:

أما بعج القياس ومدّه فقد أشار سيبويه إلى ابن أبي إسحاق في المواضع الآتية:

١- أن المؤنث إذا سُمي باسم المذكر كزيد أو عمرو لا يجوز صرفه، وقد شاركه أبو عمرو

بن العلاء في ذلك واعتبره سيبويه موافقاً للقياس. وعللة بأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث. و

الأصل تسمية المؤنث بالمؤنث، و المذكر بالمذكر بخلاف عيسى بن عمر الشقفي الذي كان يصرّف ذلك لأنه كان على أخف الأبتية.

٢- ذكر سيبويه اجازته لبيت الفضل بن عبد الرحمن القرشي:

أياك أياك المراء فأنه الى الشّر دعاء و للشّر جالب

فقد أجاز ابن أبي إسحاق أن يكون المراء منصوباً على نزع الخافض، لأنه تصدر بمعنى: «أن تمارى»، حمل في جواز حذف حرف الجر على ما يقدر به وقال المازني: لتأكرر «أياك» مرتين كأن احد هما عوضاً من الواو؛ اما سيبويه فيقدر فعلاً آخر قبل المراء.

٣- في الترجيح قال سيبويه: و أما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئاً من الترجيح على أضمار شيء ...

و يزعم أن الرفع الذي فسرنا خطأ، و هو قول الخليل، و ابن أبي إسحاق: (الخلاب، ص ٤٢-٣)

و هكذا استمر المؤلف في ذكر نصوص سيبويه أمثلة لبيع ابن أبي إسحاق للقياس. لكن دون بيان القياس الذي تضمنه كل نص، و الذي بعجه عبد الله بن أبي إسحاق و مدّه. و دون بيان كيفية البيع هذا.

الملاحظة الثالثة:

أنّ المؤلف المحترم ذكر نص سيبويه التالي مثلاً سادساً، هو آخر الأمثلة للقياس الذي بعجه ابن أبي إسحاق. لكن هذا النص عار من أي نوع من أنواع القياس. فلا قياس فيه. بل أنّ الذي فيه إنما هو سماع نقله عبد الله بن أبي إسحاق عن كثير عزة، و استدلل به سيبويه.

قال المؤلف الخلاب: «في باب ما تمال فيه الألفات، بين [سيبويه] أنهم لا يميلون ما كانت الواو فيه عيناً إلا ما كان منكسر الأول، و ذلك: خاف، و طاب، و هات، ثم قال "و بلغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كثير عزة يقول: صار بمكان كذا و كذا." أي بالامالة في صائر». (الخلاب، ص ٤٣-٤٤)

واضح جداً أنّ نص سيبويه خال من كل قياس، و أنّ الذي فيه إنما هو السماع الذي رواه ابن أبي إسحاق عن كثير عزة، و استشهد به سيبويه.

و اذکر: فیما یلی - نص سیبویه لتتأكد من ذلك:

قال سیبویه: «و لا یمیلون ما كانت الواو فيه عيناً، الا ما كان منکسر الأول، و ذلك خاف، و طاب، و هات. و بلغنا عن ابن ابي اسحاق أنه سمع كثير عزة يقول: صار بمكان كذا و كذا». (سیبویه، ج ٤، ص ١٢١)

فیسیبویه استشهد بالسمع الذي رواه ابن ابي اسحاق عن كثير عزة:

الملاحظة الرابعة:

أن المؤلف المحترم أكد ان سيبويه لم يلتزم تعبيراً معيناً عن الشاذ، فقد عبر عن الشاذ بعبارات مثل الضعف و القبح و الغلط و الخطأ، و هذا كلام غير صحيح. و غير دقيق. قال المؤلف: «و لم يلتزم سيبويه تعبيراً معيناً عن الشاذ، فقد يعبر بالشذو و كما تقدم، و كما في قوله:

(و قد قال بعضهم: ذهب الشام، يشبهه بالمبهم، اذ كان مكاناً يقع عليه التكان و المذهب، و هذا شاذ، لأنه ليس في (ذهب) دليل على الشام، و فيه دليل على المذهب و المكان و قد يعبر عن ذلك بعبارات آخر مثل: الضعف، و فيه دليل على المذهب و المكان و قد يعبر عن ذلك بعبارات آخر مثل: الضعف، و القبح، و القلة، و الرداءة، و الخبث، و الغلط و الخطأ، و عدم الجواز، و عدم الاطراد، و نفي القياس، و الاستحالة، و الضرورة، الى غير ذلك من العبارات التي توحى بمخالفته لقياس المطرد في كلام العرب، و ومن ذلك ما ذكره في مسألة اسم الجنس: (اما العبيد) التي تقدم ذكرها: و زعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: (أما العبيد فذو عبيد و اما العبد فذو عبد)، يجرونه مجرى المصدر سواء، و هو قليل حسيث» (اخلاق، ص ٧ - ٢٥٦).

واضح جداً ما في هذا النص من الخلط بين مصطلحات علمية متباينة، لا يجمعها جامع دلالي مشترك. و ان في ذلك دليلاً قاطعاً على أن التأليف في علم أصول النحو، أو في شيء منه، يقتصر الى التخصص في هذا العلم لكي يوتي اكله، و يكون مثمراً. ثم ان

سيبويه - فيما اعلم - لم يعبر عن الخطأ و الضرورة و نفى القياس، و عدم الجواز بالشاذ و لقد كان جديداً بالمؤلف المحترم أن يشير الى الأماكن التي استعمل فيها سيبويه هذه المصطلحات بمعنى الشاذ و أن يذكر أمثله لئلا من الكتاب.

لذلك سأحاول - فيما يلي - توضيح أهم هذه المصطلحات، و بيان استعمالاتها الدلالية، ليتضح أن هذه المصطلحات لم تستعمل مرادفة للشاذ، و لا دالة على ما يدل عليه: (١) الخطأ: مصطلح نحوي مرادف للحن، فهذان الاصطلاحان يطلقان على الكلام الذي ليس بعربي. يدل ذلك على ذلك كلام سيبويه التالي:

قال سيبويه: «و لو قلت ذالقلت: (ما ثنانان، و ألفاتان، و اثنانان). و هذا لا يكون. و هو خطأ لا تقوله العرب». (سيبويه، ج ٣، ص ٣٩٣) و قال: «يقول: لَحَنَ.... كما تقول اشتمل بالخطأ». (سيبويه، ج ٢، ص ٣٩٧)

فالخطأ هو الحن الذي لا تقوله العرب الفصحاء. فهو ليس شاذاً؛ لأن أكثر الشاذ عربي فصيح. لذلك لا يطلق الخطأ على الشاذ. و لا يستعمله بمكانه ليبدل عليه.

(٢) الغلط: مصطلح نحوي أصولي، أطلق على أساليب لغوية فصيحة يبدو ظاهرها مخالفاً للمطرد. و قد استعمله سيبويه مرادفاً للتوهم و التصوّز. و هذه المصطلحات مثلت أساليب لغوية فصيحة و مطردة لها كياها الخاص و يدل ذلك على ذلك نصاب لسبويه، أنقلهما فيما يلي، ثم أشرحهما:

النص الأول: قال سيبويه: «و اعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، و إنك و زيد ذاهبان، و ذلك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال: (هم)، كما قال:»

و لا سابق شيئاً اذا كان جائياً^٢

على ما ذكرت لك». (سيبويه، ج ٢، ص ١٥٥)

النص الثاني: قال سيبويه: «و سألت الخليل عن قوله عزّ وجلّ: فأصدّق و أكن من الصّالحين؛ فقال: هذا كقول زهير:

بدالی أنى لست مدرک ما مضى ولا سابق شيئاً اذا كان جائياً
فإنما جرّوا هذا، لأنّ الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثانى، وكانهم قد أثبتوا فى الأول
الباء، فكذلك هذا، لما كان الفعل الذى قبله قد يكون جزءاً، ولا فاء فيه، تكلموا بالثانى،
وكانهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا،» (سيبويه، ج ٣، ص ١٠٠ - ١٠١)

شرح النصين المتقدمين:

واضح من النصين المتقدمين أنّ سيبويه أطلق مصطلحى الغلط والتوهم على أربعة
أساليب لغويه فصيحة مختلفة، هى الآتية:

الأسلوب الأول: توكيد ضمير منفصل يتوهم وجوده فى الجملة، وهو غير موجود؛
نحو قول العرب: «أنهم أجمعون ذاهبون»، و التقدير: «انهم هم أجمعون ذاهبون»، ولقد
بين ابن مالك اصل هذه الجملة، وأعرّبها قائلاً: «أصله: "انهم هم أجمعون ذاهبون"، و
"هم مبدأ، و" أجمعون" توكيد، و" ذاهبون": خبر المبتدأ، وهو وخبره خبر "أنّ".»
(ابن مالك، ج ٢، ص ٥١)

ف "أجمعون" توكيد لمبدأ محذوف، توهم العربى الفصيح وجوده، و دليله أنّ هذا
المبتدأ واسم "أنّ" شىء واحد. فالمعنى على ذلك مفهوم، و الأسلوب فصيح.
الأسلوب الثانى: العطف على مبتدأ يتصوّر وجوده فى الجملة، و أنها تصور وجوده لأنه
هو واسم "إنّ" شىء واحد، نحو قول العرب: "انك وزيد ذاهبان"، و التقدير: "يانك أنت
وزيد ذاهبان".

و يدلك على أنّ هذا الاسلوب فصيح الأمران التاليان:

الأول: أنّ ابن مالك قد أجازته، و رجح مذهب سيبويه فيه مستدلاً بالاجماع، قال ابن
مالك مبيناً اصل قولهم "انك وزيد ذاهبان": «"انك انت وزيد ذاهبان"، ف "أنت":
مبتدأ، و "زيد": معطوف، و "ذاهبان": خبر المبتدأ، و الجملة خبر "أنّ". و حذف المتبوع،
و ابقاء التابع عند فهم المعنى جائز باجماع، فالقول به راجع» (ابن مالك، ج ٢، ص

(٥١). فابن مالك أجاز هذا الأسلوب، ورجحه مستدلاً بالاجماع على صحة رأى سيويه. و معلوم أنّ علماء النحو لا يجيزون ما لم يكن فصيحاً. الثاني: أنّ الكسائي أجاز رفع المعطوف بعد "أنّ" قبل الخبر مطلقاً، نحو: "أنّ زيداً و عمرو قائمان"، و "أنك و زيد ذاهبان." (ابن مالك، ج ٢، ص ٥١) الأسلوب الثالث: العطف بالجر على خبر "ليس" المنصوب الذي اطرده دخول الباء عليه نحو: لست كاذباً و لا منافق. و نحو بيت ذهير الذي رواه سيويه. و الذي عطف فيه "سابق" بالجر على خبر "ليس" المنصوب الذي هو "مدرّك"، و دليل زهير أنّ الباء التأكيدية تدخل كثيراً على خبر "ليس"، لذلك عطف بالجر متصوفاً أنّ الخبر المعطوف عليه مجرور.

و دليل فصاحة هذا الأسلوب اطراده و كثرته، و أنّ سيويه قرنه بالاية الكريمة و بالأسلوبين الأول و الثاني. فهو ليس شاذاً.

الأسلوب الرابع: عطف الفعل بالجزم على فعل منصوب واقع موقع المجزوم، فيعطف الفعل بالجزم على فعل منصوب بعد الفاء الواقعة في جواب الطلب، و دليل هذا العطف أنّ الفاء اذا حذفت من الفعل المعطوف عليه صار مجزوماً. فموقع الفعل المعطوف عليه إنما هو موقع جزم، لأنه واقع في جواب الطلب، نحو قوله تعالى: ربّ لولا أخرجتني الى أجل قريب فأصدق و أكن من الصالحين. (منافقين / ١٠)

و قد اجاز العلماء المحققون ذلك. قال ابن مالك: «و اما الطلب فاذا عطف، على جوابه المقرون بالفاء مضارع. كما في قولك: "زرنى فأزورك و احسن عشرتك." فلك في المعطوف النصب على تشريك في عمل "أنّ" المضمرة، و الرفع على الاستئناف، و الجزم على توهم حذف الفاء، و منه قراءة بعضهم: لولا أخرجتني الى أجل قريب فأصدق و اكن من الصالحين.» (ابن مالك، ج ٤، ص ٤٧)

و قال اليمحقيق الرضوي: «فلما كان فاء السببية بعد الطلب واقعاً موقع المجزوم جاز جزم المعطوف عليه، قال تعالى: "... فأصدق و أكن من الصالحين ..." و هذا الذي يقال انه

عطف على التوهم» (الرضي، ج ٤، ص ١٢١) وجود هذه القراءة مع هذه الأساليب دليل ساطع على فصاحتها. والمهم أن الغلط لا يطلق على الشاذ.

(٣) القلة: أو القليل مصطلح أصولي يطلق على السماع الذي لم يبلغ حد الاطراد. وهذا الحد أمر مختلف فيه، ولم يحدد لحد الآن. فالقلة نوعان:

الاولى: القلة النسبية: وهي القلة بالنسبة الى الكثير، فهي ليست قليلة في نفسها. بل انما تعتبر قليلة بالقياس الى ما هو اكثر منها.

الثانية: القلة الحقيقية.

وقد ذكر هذا التقسيم الأشموني. (الأشموني، ج ٢، ص ٢٤٩)

لكنني اكتشفت تقسيماً آخر للقليل اذكره فيما يلي:

انواع القليل:

القليل - كما يبدو - نوعان؛ هما الآتيان:

النوع الأول: السماع القليل المخالف للمطرّد، وهو قسمان:

القسم الأول: ما خالف المطرّد لبقائه، وجموده على أصله، و تخلفه عن نظائره التي قطعت مرحلة من التطور، فتركت الأصل و تطورت عنه الى غير، فهو لذلك مخالف للاستعمال المطرّد، لانه لم يواكب نظائره في نظورها و تحولها؛

مثال ذلك ما ذكره سيبويه في نصه التالي:

قال سيبويه: «وقد قال قوم في (مفعلة)، فجاءوا بها محلي الاصل، وذلك قول بعضهم: «ان الفكاهة لمقودة الى الاذى»، وهذا ليس بمطرّد، كما أنّ "أجودت" ليس بمطرّد.

(سيبويه، ج ٤، ص ٣٥٠)

-القسم الثاني: ما خالف المطرّد، لأنّ حكمه مخالف حكم المطرّد، نحو: نصب الفاعل، ورفع المفعول، والفصل بين الصفة والموصوف، نحو: خرق الثوب الثسمارة.

و الحق أن هذا القسم نوعان، لامجال لذكرهما هنا.

النوع الثاني: ما لم يخالف المطرد، نحو قول العرب في النسب الى "شَنوءة": "شَنئِي"، قال ابن جنى: باب في جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو اكثر منه ... الأول: قولهم في النسب الى "شَنوءة": "شَنئِي"، فلك من بعد أن تقول في الاضافة الى "قَتوبِي": "قَتَبِي"، و الى "ركوبة": "ركبِي"، و الى "حلوبة": "حلبِي"، قياساً على "شئِي" قال أبو الحسن: فان قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد - يعني "شَنوءة" - قال: فانه جميع ما جاء و ما ألطف هذا القول من أبي الحسن، و تفسيره: أن الذي جاء في "فعولة" هو هذا الحرف، و القياس قابله، و لم يأت فيه شيء يتقضه.» (ابن جنى، ج ١، ص ١١٥-١١٦)

٤) نفي القياس: هو عدم اجازة القياس، و هو حكم نحوي و ليس سماعاً. و هذا الحكم لا يشمل جميع أنواع الشاذ.

٥) الضرورة: مصطلح يخص الشعر دون النش. و قد اختلف العلماء في تحديده و تعريفه. فقال بعضهم: الضرورة: ما ليس للمشاعر عنه فسحة و مندوحة.

و قال الآخرون: الضرورة: ما وقع في الشعر دون النش سواء أكان عنه مندوحة أم لم يكن. (البغدادي، ج ١، ص ٣١)

و المهم أن ما يقع ضرورة قد يكون شاذاً. و قد لا يكون شاذاً. للكم فمصطلح الضرورة لا يستعمل بمكان الشاذ، لأنه لا يدل عليه.

٦) عدم الجواز: هو حكم نحوي. و ليس سماعاً. ثم انه لا يشمل جميع أنواع الشاذ.

٧) عدم الاطراد: مصطلح يطلق - فيما أرى - على الموارد التالية، و لا يختص بالشاذ:

فهو يطلق على:

١- القليل سماعاً.

٢- غير المطرد قياساً.

٣- العلة التي لم تطرد.

٨) الشاذ: مصطلح نحوي يطلق على الموردتين التاليتين:

١- القليل سماعاً.

٢- الخارج عن قياس بابه، سواء أكان كثيراً أم قليلاً في السماع.

الملاحظة الخامسة:

أن المؤلف المحترم ذكر في نصه التالي أن القياس عند سيويه قسمان: قال المؤلف: «فالقِياس عند سيويه قسمان: قسم مبني على كثرة النظائر واطرادها، بحيث تكون قاعدة كلية. وقسم بني على التشابه أو الحمل أو ما يعرف بقياس المشابعة.» (الخلاب، ص ٢٤٥)

أقول: اني لا أريد أن أطيل في مناقشة المؤلف المحترم حول زعمه هذا، لكنني أكتفي بطرح الأسئلة التالية طالباً الاجابة عليها:

١- هل استخدم سيويه قياس الأولي؟

و اذا استخدمه فما هو مثاله؟

و هل يعتبر هذا القياس من القسم الأول أو من القسم الثاني، أو أنه قسم ثالث؟

٢- هل استخدم سيويه قياس العلة؟

و اذا استخدمه فما مثاله؟

و هل يعتبر قسماً قائماً برأسه؟

٣- هل أجرى سيويه قياس العامل؟

و هل هو قسم مستقل؟ أو أنه من أنواع القسمين اللذين ذكرهما المؤلف؟

٤- هل استعمل سيويه قياس الاستغناء؟

و هل هو قسم قائم برأسه؟

٥- هل اعتمد قياس الرتبة؟

٦- هل ورد قياس نقض الغرض في كتاب سيويه؟

هذه كلها أسئلة يجب على كل من يتصدى للتأليف في القياس عند سيويه أن يجيب

عليها اجابة صحيحة واضحة حتى تبرء ذمته، و يكون قد أدى الأمانة العلمية خير أداء.

توضيحات:

١- حتى قال الكسائى فيه:

إنما النحو قياس يُتبع و به فى كل علم يُتتفع

(القفطى، ج ٢، ص ٢٦٧ و السيوطى، ج ٢، ص ١٦٤)

٢- هذا عجز بيت لزهير بن أبى سلمى

منابع و ماخذ:

ابن جنى، ابوالفتح عثمان. الخصائص. تحقيق محمد على النجار. بيروت: دار الهدى، [بى تا].
ابن مالك الأندلسى، جمال الدين. شرح التسهيل. تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد والدكتور محمد بدوى

المختون. [بى جا]: هجر الطابعة و النشر و التوزيع، ١٩٩٠.

الأشمونى. شرح الألفيه. مصر: دار احيا الكتب العربيه [بى تا].

البغدادى، عبد القادر بن عمر. خزانة الادب و لب لباب لسان العرب. تحقيق عبد السلام هارون. مصر: الهيئة
المصريه العامة للكتاب، ١٩٧٩.

الخطاب، مفتاح رجب. القياس النحوى من عبد الله بن أبى اسحاق الى سيبويه. [بى جا]

كلية الدعوة الاسلاميه، ١٩٩٦.

الرضى الأستر آبادى، المحقق. شرح الرضى على الكافيه. تحقيق يوسف حسن. طهران: موسسه الصادق،
ناصر خسرو، ١٩٧٨.

سيبويه، الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون. مصر: الهيئة المصريه العامة للكتاب، ١٩٧٧.

السيوطى، جلال الدين. بغية الوعاة فى طبقات اللغويين و المخاة. تحقيق محمد ابوالفضل ابراهيم. [بى جا]:

دارالفكر، ١٩٧٩، ط ٢.

القفطى، جمال الدين. انباه الدواة على انباه المخاة. مصر: دارالكتب المصريه، ١٩٥٠.